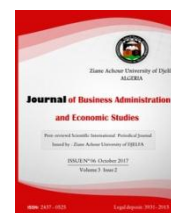




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1990-2022 باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

The Impact of FDI on Economic Growth in Algeria During The Period (1990-2022) using ARDL model

حاشي بن سليم، HACHI Ben slim¹، hachibenslim@yahoo.fr

¹ طالب دكتوراة LMD، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

ملخص	تاريخ الإرسال: 2025/03/20	تاريخ القبول: 2025/05/24	تاريخ النشر: 2025/05/28
تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال فترة 1990-2022 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL باعتبار النمو الاقتصادي متغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر متغير مستقل . وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير قصير المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حين لا توجد علاقة الأجل الطويل وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي المعتمد أساسا على عوائد قطاع المحروقات .			

تصنيف JEL: F41 ؛ O40 ؛ C51

Abstract

The work aims to study the impact of the Foreign Direct Investment on economic growth in Algeria during the period 1990-2022 by using the ARDL model , considering the economic growth as a dependent variable and Foreign Direct Investment as independent variable , The study found that there is a Short-term equilibrium relationship between FDI and economic Growth , While there is no long-term relationship between the variables , Due to the nature of the Algerian economy, which depends on the hydrocarbons sector .

JEL Classification Codes : F41 ; O40 ; C51

Keywords

Foreign Direct Investment ;
Economic Growth ;
ARDL.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: hachibenslim@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد شهدت الفترة ما بعد 1990 توجه السلطات في الجزائر إلى تبني سياسة انفتاح اقتصادي واهتمام كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الخاص ، وهذا بخلق مناخ استثماري يسمح باستقطاب الرأسمال الأجنبي من خلال منح الامتيازات والتسهيلات وهذا بسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي من أبرزها قانون النقد والقرض 10/90 والذي من خلاله تكون الدولة قد وضعت حجر الأساس لتبني الاقتصاد الحر وتحرير الاستثمار والذي عززه المرسوم التشريعي 12/93 والمتعلق بترقية الاستثمارات ولم تكتفي بهذا فقط بل انتهجت نهجا انفتاحيا نحو الشراكة الأجنبية في العديد من الميادين .

إشكالية الدراسة :

تمر الجزائر بفترة عرفت تطورات في جميع القطاعات مما يستدعي وجوب البحث عن آليات تمويل متنوعة داخليا وخارجيا، لذلك سعت إلى خلق مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل اكبر والتسريع من تحقيقها .

و بناء على ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية :

- إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في المدى البعيد .
- عدم وجود استثمارات اجنبية ضخمة وثابتة يحد من تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر للنمو الاقتصادي

أهمية الدراسة :

بناء على الدور لاذي يلعبه قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية و لما يشهده العالم من انفتاح اقتصادي حيث أصبح كالقريّة الصغير وما يلعبه من دور في خلق مناصب شغل من خلال ايجاد مصادر تمويل متنوعة للمشاريع الاقتصادية المختلفة مما يرفع من معدلات النمو ، فتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 وهذا باستعمال منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

هيكل الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور :

ففي المحور الأول : سنتطرق إلى أدبيات الدراسة

وفي المحور الثاني : سنلقي لمحة على بعض الدراسات السابقة

وفي المحور الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

وفي المحور الرابع : يتضمن الدراسة التطبيقية حيث سنقوم بتقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و

النمو الاقتصادي في الجزائر

II. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته 10 بالمائة أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10 بالمائة من القوة التصويتية بها " (GRAHAM)، (1995)

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) " على أنه توظيف للأموال الأجنبية غير المحلية من موجودات رأسمالية ثابتة في دول تعتبر دول مضيضة وهذا بناء على علاقة طويلة الأجل تضمن منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة ، والذي له الحق في الإدارة في بلده وفي بلد الإقامة الذي هو فيه " (OECD)، (1999، P07)

وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه يعرفه بأنه " الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الأصلي الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاج في بلد آخر (البلد المضيف للاستثمار) " (ONCTA)، (2007، P245)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عملية انتقال لرؤوس الأموال من بلد أجنبي إلى آخر يسمى المضيف مرفوقا بانتقال للخبرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية والفنية بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمة بالشراكة مع مستثمر محلي بشرط قدرة المستثمر الأجنبي على التأثير في القرارات الاستثمارية في هذه الشركة .

2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إن تطوير النظام المالي والمصرفي يساهم في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ينتقل الأثر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي عبر عدة قنوات هي :

- **عن طريق التقدم التكنولوجي :** يساعد التقدم التكنولوجي على إيجاد منافسة بين المؤسسات المحلية وفروع المؤسسات الأجنبية ، وبسبب انتشار وتوسيع التكنولوجيا وانتقال المهارات من أفرع المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الخاصة بالشركات المحلية ، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي . (نزار، 2008، ص92)

- **عن طريق التجارة الخارجية :** تعتبر التجارة الخارجية همزة الوصل التي من خلالها ينتقل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، وبالتالي فإن كل منهما يحفز الآخر ، أي وجود علاقة سببية فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة قد يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول ، كما أن هذا الأخير أي الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على المزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلبات الإنتاجية التي لم يتم إنتاجها في السوق المحلي للدول المضيفة .

- عن طريق الاستثمار المحلي : تم التركيز على ربط معدل النمو بالنواتج الاجمالي وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ويؤدي إلى زيادة رأس المال وبالتالي زيادة معدل النمو .

III. بعض الدراسات السابقة

لقد نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين و الاقتصاديين ، فكانت هناك عدة دراسات مختلفة في فترات متفاوتة وباستعمال طرق احصائية متنوعة وخلصت إلى نتائج متباينة ، نذكر من هذه الدراسات :

1. دراسة بلال مرابط (2019) :

بعنوان : "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018 وقد تناولت هذه الدراسة تحليل و قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر على النمو الاقتصادي وهذا من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1986-2018 وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنواتج الداخلي الخام في المدى القصير ، نتيجة طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كثيرا على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي ، إضافة إلى عدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكلا الصادرات من جهة وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى ، وكذلك إلى الحركية العالية لرأس المال الدولي .

2. دراسة رفيق نزاري وهارون الطاهر (2016):

بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وتضمنت هذه الدراسة التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بالإعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة 1980-2012 وللوصول إلى الهدف الأساسي في هذه الدراسة تم استخدام منهجية قياسية هي ARDL وكشفت نتائج هذه الدراسة عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو مع وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف في الأجلين القصير والطويل .

كما نوهت الدراسة إلى ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة واستراتيجية قطاعية طموحة وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد الجزائري .

3. دراسة قارة ابراهيم وآخرون :

بعنوان :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) وتناولت هذه الورقة دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث يظهر من خلال نتائج إختبار التكامل المشترك لـ johansen أن معدل النمو الاقتصادي ليست له علاقة تكاملية مشتركة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الانفتاح التجاري ، كما بينت نتائج التقدير لدوال الاستجابة الدفعية للصدمات العشوائية الممتدة خلال عشر سنوات أن معدل النمو يستجيب بشكل إيجابي لأي صدمة في معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن بمضاعف صغير ، حيث مساهمة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الناتج لا يتجاوز 2% ، وفيما يتعلق باختبارات السببية لغرنجر على المدى القصير فقد أظهرت وجود علاقات سببية معنوية من معدل الانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي ومن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو معدل الانفتاح التجاري عند مستوى 10% و 1% على الترتيب .

IV. حالة الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة الأجنبية من أولويات الحكومة الجزائرية في سياساتها التحفيزية للنمو الاقتصادي و هذا بالاعتماد على ترقية الخصوصية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أجل تخفيف الأعباء وتحسين المحيط لاسيما على الصعيد الإجراءات الجمركية والجبائية . (تومي ، 2011، ص209)

ولتحقيق ذلك سنت الجزائر مجموعة من القوانين والاصلاحات بدءا من 1963 من خلال القانون 63-277 المتعلق بالاستثمار والصادر في 26-07-1963 الذي يمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب كحرية التنقل والإقامة والمساواة أمام القانون واستقرار الجباية على الأقل لمدة 15 سنة ، ثم يأتي الأمر 66-277 المتضمن قانون الاستثمار الصادر في 15-09-1966 والذي تضمن بعض القيود على الاستثمارات الأجنبية والخاصة ، ثم قانون 82-13 الصادر في 28-08-1982 والمتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط والذي تضمن مجموعة من المزايا الممنوحة للشركات الأجنبية مثل الحق في المشاركة في التسيير وامكانية تحويل الأرباح غير المعاد استثمارها والاعفاء من بعض الضرائب لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات مقابل مساهمة الطرف المحلي ب 51% على الأقل من رأس المال ، ثم يأتي قانون 86-13 الصادر في 19-08-1986 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط والذي يمنح مزيد من المزايا والتسهيلات كإمكانية اللجوء إلى التمويل الخارجي كباقي الشركات العمومية الأخرى ، وبالرغم من كل هذه القوانين لم تنجح الدولة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المرغوبة حيث نجد انه في الفترة 1966 إلى غاية 1980 لم تتأسس سوى 20 شركة مختلطة واحدة منها في صناعة الميكانيك والباقي معظمه في قطاع الخدمات البترولية، وما بين 1988 و 1986 لم يتم انشاء سوى شركتين مختلطتين فقط . (قدي ، 2017، ص284)

إلى ان جاء القانون 90-10 الصادر في 04-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي يعد نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري حيث كرس الانفتاح الاقتصادي والتوجه الليبرالي له وخلال 3 سنوات فقط أي الفترة من 1990 إلى 1993 تلقى مجلس النقد والقرض والذي هو أيضا مجلس إدارة بنك الجزائر 300 طلب إعتماد مطابقة الاستثمارات تم قبول 202 مشروع منها 184 لغير المقيمين بمبلغ إجمالي يقارب 73 مليار دج ، ثم جاء مرسوم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 ليكون متميز عن سابقه من القوانين حيث تميز باعطاء الحرية الكاملة للاستثمار فالقطاع الخاص محليا كان أم أجنبيا له الحرية في الدخول في إي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ، ليأتي بعدها مرحلة جديدة اتسمت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم لتحفيز الانفتاح الاقتصادي وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من أهمها الأمر 01-03 الصادر في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي بدوره عدل سنة 2006 ورغم كل هذه التحفيزات والتسهيلات إلا أننا نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترقى إلى ما هو مأمول منها حيث لم تتجاوز في أقصى تقدير 3 بالمئة من الناتج كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (1) : نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 1990 إلى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
FDI	0.001	0.025	0.06	2.002	2.531	2.394	0.575	0.540	1.259	0.599	0.511
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
FDI	2.033	1.876	0.94	1.037	1.12	1.573	1.25	1.54	2	1.427	1.286
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
FDI	0.718	0.807	0.703	0.324	1.024	0.723	0.838	0.804	0.785	0.532	0.039

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

فمن خلال هذا الجدول نجد أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمة متذبذبة حيث بلغت اقل قيمة لها سنة 1990 وهذا يرجع إلى النهج الاقتصادي السابق والذي كان شبه مغلق يعتمد على القطاع العمومي في مجمله ، ونجد أنه بلغ أقصى نسبة سنة 1994 بنسبة 2.39 بالمئة وهذا ناتج عن التحفيزات والتسهيلات المقدمة من الدولة من خلال قانون 1993 إلا أنه تراجع بعدها لما اصطدم به من معوقات خاصة شرط الشريك المحلي وقاعدة 51/49 التي تضمن للشرك المحلي حق إتخاذ القرارات التسييرية وهشاشة الضمانات المقدمة لديمومة الاستثمارات .

V. الدراسة التطبيقية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

ونحاول في هذا الجزء تقييم وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي ،أي إيجاد العلاقة التجريبية بينهما في الجزائر من خلال الأدوات القياسية، و حتى نستطيع تحديد العلاقة بين المتغيرين اعتمدنا سلسلتين زمنيتين للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 وهي فترة مهمة في هذه الدراسة.

1.دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة :

الجدول (2) : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

القيم الاحتمالية عند المستوى			القيم الاحتمالية عند الفرق الأول			
بدون ثابت	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت	ثابت	ثابت واتجاه عام	
1.000	0.0062	0.18	0.0038	0.0009	0.0011	LGDP
0000	0000	0.67	0.14	0.55	0.03	LINV

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 10 eviews

ومنه السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة أي $I(1)$ ويمكننا استخدام منهجية الانحدار الثابت للفجوات الزمنية المبطنة .

2. تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

بعد تأكدنا أن المتغير النمو الاقتصادي $lgdp$ هي سلسلة مستقرة في الفرق الأول و المتغير الثاني $linv$ و الذي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلسلة مستقرة كذلك في الفرق الأول، ومن هذا المنطلق يمكن تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

1.2 إجراء اختبار الحدود boundtest:

الجدول (3) : جدول اختبار الحدود boundtest

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.800449	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 10 eviews

وبلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر ($F = 9.8$) وهي أكبر من الحد الأعلى عند المستويات 10% و 5% ومنه يمكن القول أن هناك علاقة تكاملية (تكامل مشترك) في هذا النموذج بين المتغيرين.

2.2 نموذج تصحيح الخطأ ECM:

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين فإننا سنقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل وهذا بإستعمال نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الجدول (4) : جدول نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/02/24 Time: 15:33
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.038693	0.164909	0.234630	0.8165
D(LGDP(-2))	-0.477730	0.156716	-3.048387	0.0055
CointEq(-1)*	-0.064707	0.011465	-5.643710	0.0000
R-squared	0.408256	Mean dependent var		0.113943
Adjusted R-squared	0.362737	S.D. dependent var		0.099343
S.E. of regression	0.079304	Akaike info criterion		-2.133350
Sum squared resid	0.163519	Schwarz criterion		-1.991906
Log likelihood	33.93358	Hannan-Quinn criter.		-2.089052
Durbin-Watson stat	2.340350			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.800449	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 10 eviews

يلاحظ من خلال النتائج أن معامل تصحيح الخطأ $(CointEq(-1))$ سالب و معنوي أي يوجد هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة تصل إلى 64.70 بالمائة، ومن خلال النتائج أيضا يمكن القول أن هناك تأثير في المدى القصير للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم إجمالي الناتج المحلي، حيث يقدر معامل الارتباط بينهما $(R^2 = 0.40)$ ، أي 40 بالمائة من تغيرات الناتج المحلي مفسرة عن طريق تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، وكانت نتائج التقدير العلاقة في المدى الطويل كالتالي :

الجدول (5) : جدول تقدير العلاقة في المدى الطويل

Dependent Variable: LGDP				
Method: ARDL				
Date: 05/02/24 Time: 15:39				
Sample (adjusted): 1993 2022				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINV				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(3, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.973985	0.182602	5.333922	0.0000
LGDP(-2)	-0.516423	0.241898	-2.134878	0.0432
LGDP(-3)	0.477730	0.168221	2.839902	0.0090
LINV	-0.004847	0.004805	-1.008886	0.3231
C	2.072249	0.783633	2.644414	0.0142
R-squared	0.992846	Mean dependent var	29.67047	
Adjusted R-squared	0.991654	S.D. dependent var	0.903525	
S.E. of regression	0.082543	Akaike info criterion	-1.995419	
Sum squared resid	0.163519	Schwarz criterion	-1.759679	
Log likelihood	33.93358	Hannan-Quinn criter.	-1.921588	
F-statistic	832.7304	Durbin-Watson stat	2.340350	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 10 eviews

يلاحظ أن المتغير linv غير معنوي في نتائج التقدير في المدى الطويل حيث أن القيمة الإحصائية له ($p = 3.23 > 0.05$) من خلالها نستطيع القول أنه لا يوجد تأثير في المدى البعيد للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات حجم الناتج المحلي الإجمالي .

3.2 اختبار فحص البواقي:

الجدول (6): اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.069136	Prob. F(2,22)	0.3605
Obs*R-squared	2.568944	Prob. Chi-Square(2)	0.2768

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 10 eviews

إن اختبار الارتباط الذاتي (LM) BG، يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة Prob F ($0.360 > 0.05$) ومنه نقبل فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة أي عدم وجود مشكلة لارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول (7): اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

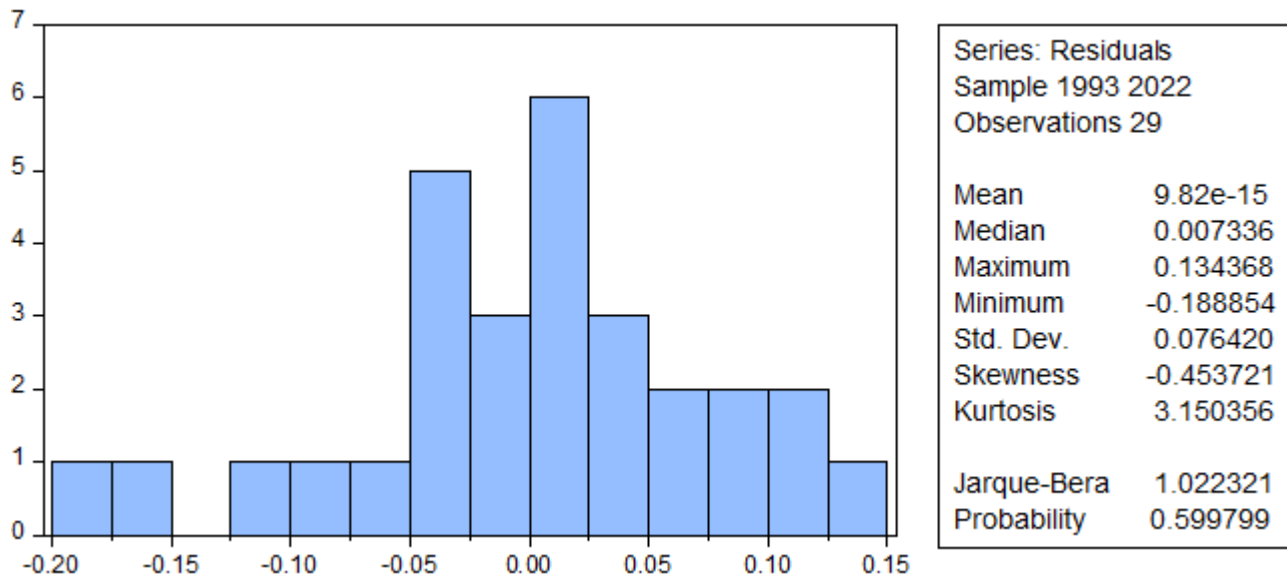
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.631175	Prob. F(1,25)	0.4344
Obs*R-squared	0.664882	Prob. Chi-Square(1)	0.4148

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews 10

من خلال اختبار ARCH نلاحظ أن قيمة Prob. Chi Square ($0.43 > 0.05$) وعليه فإننا نقبل الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

4.2 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج eviews 10

نلاحظ أن قيمة اختبار Jaque-Bera بلغت (0.03) والقيمة الاحتمالية له ($0.98 > 0.05$)، وعليه نقبل الفرض العدمي أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

1. الخلاصة :

من كل ما سبق وجدنا أن هناك تأثير في المدى القصير للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم إجمالي الناتج المحلي ، في حين بينت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة الأمد الطويل أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على حجم إجمالي الناتج المحلي وهذا راجع لضعف الاستثمارات الأجنبية مقابل الإيرادات البترولية التي ما زالت هي مصدر الدخل الأهم في الاقتصاد الجزائري الريعي ، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتتويع مصادر الدخل ، فاستقطاب الاستثمار الأجنبي وإبرام عقود الشراكة مع الأجانب ليست مجرد نية يكفي لتحقيقها اتخاذ قرار بذلك ، بقدر ما هو عبارة عن جهد وتحرك في اتجاه الآخرين باصلاح المناخ الاستثماري القائم ، وتعزيز الثقة في أداء الاقتصاد الوطني ، ولا يكون ذلك إلا ببروز عقليات مقطوعة الصلة عن مفاهيم التسيير الإداري ومؤمنة بحرية المبادرة الفردية ، إن تنشيط الشراكة الأجنبية لا يكون له جدوى ما لم يتم دفع المستثمرين المحليين إلى دائرة النشاط الاقتصادي فهم المؤشر على مصداقية السياسات الاقتصادية المحلية بالنسبة للشركاء الأجانب .

2. الهوامش والإحالات:

1. Edward M. Graham (1995)، Foreign Direct Investment in The World Economy، Staff Studies for the World Economic Outlook، IMF.
2. OECD ،third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment، Paris، 1999، P 07
3. UNCTAD، World Investment Report 2007، "Transnational Corporations، Extractive Industries and Development"،New York، (2007)، p.245.
4. نيزار، رفيق.(2008). "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب". مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الحاج لخضر.باتنة .الجزائر.ص 92
5. تومي، عبد الرحمن.(2011).الأصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق. دار الخلدونية.الجزائر.
6. قدي، عبد المجيد.(2017).الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط. دار هومة. الجزائر.
7. مرابط، بلال.(2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018 ، REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES ، Vol.18 N°01 ، Pages: 184-196
8. نزار، رفيق . وهارون الطاهر .(2016)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 44 ،جوان 2016 ، الصفحة 501
9. قارة ابراهيم وآخرون. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو اتلاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، العدد الاقتصادي 34(01) ، ص 405